غموض الدلالة في التركيب النحوي

الدكتور:مخزوم علي الفرجاني[1]

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين, وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين .وبعد:

فلابد للتركيب أن يفيد معنى أو معنيين, أو قد يفيد عدة معان, وإلا كان عبثاً ولهذا رفض النحويون التركيب السليم نحوياً ما لم يفد معنى, وعدوه فاسداً, كقولهم: (طار القطار), قال المبرّد : " فكل ما صلح به المعنى فهو جيد, وكل ما فسد به المعنى فمردود "[2]، وكذلك لو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى لم يكن ذلك كلاماً, قال سيبويه: " ألا ترى أنّك لو قلت: (إن يضرب يأتينا) وأشباه هذا لم يكن كلاماً "[3]، كما أنّك لو" قلت: (ما زيدٌ عاقلاً أبوه) نصبت وكان كلاماً ... ولو قلت: (ما زيدٌ عاقلاً عمرو) لم يكن كلاماً؛ لأنّه ليس من سببه "[4] .

إنّ ظاهرة الغموض بما لها من صله ببنية الكلام قد شدَّت نظر سيبويه وغيره من النحاة, قال سيبويه:" اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين, واختلاف اللفظين والمعنى واحد, واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[5]، فسيبويه إذ يقرر هنا هذا الاختلاف فهو يشير في الوقت ذاته إلى الغموض الذي يكون بسبب المفردات, والغموض الذي يكون بسبب التركيب, فالعلاقات التي تتصل بدلالة الألفاظ في كثير من اللغات تكون بـ :

---

(1) عضو هيئة التدريس بالجامعة الأسمرية الإسلامية

(2) المقتضب , للمبرّد, 4 / 311 .

(3) الكتاب , لسيبويه, 1 / 14 .

(4) السابق 1 / 16 .

(5)السابق 1 / 24 .

1. " اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين", نحو : ذهب وجلس.
2. واختلاف اللفظين والمعنى واحد, نح: ذهب وانطلق .
3. اتفاق اللفظين والمعنى مختلف, نحو: وجدت عليه من الموجدة, ووجدت إذا أردت وجدان الضالة ". [1]

وأضاف اللغويون علاقة رابعة، هي :

4. لفظٌ واحد ومعنيان متضادان , نحو الناهل للعطشان وللذي شرب حتى روي, قال السيوطي:" وقال أبو عبيد في الغريب المصنف: باب الأضداد: سمعت أبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري يقول: الناهل في كلام العرب العطشان, والناهل الذي شرب حتى روي, والسدفة في لغة تميم: الظلمة, والسدفة في لغة قيس: الضوء " [2].

" فأما العلاقة الأولى فهي الأصل, وأما الثلاث الباقيات, وهي المترادف, والمشترك اللفظي, والأضداد فهي خروج عن هذا الأصل: إذ الأصل في اللغات أن يكون كل لفظ إزاء دلالة واحدة محددة, حتى لا يحدث الغموض أو يقع اللبس في الكلام, ومن ثم تنتفي وظيفة اللغة وهي الاتصال"[3] .

لقد تعددت المصطلحات الدالة على الغموض عند النحويين, واختلفت الأسباب التي عزوا إليها غموض الدلالة وإبهامها في التراكيب النحوية, فكانت أحياناً بسبب تعدد المعاني للكلمة المفردة, أو بسبب تعقد التركيب النحوي.

ولذلك كان من الضروري الوقوف على هذه الظاهرة عند النحويين وجمع ما تناثر من ملحوظات عنها ووضعها في إطار منهجي واضح يبرز تصورهم لها وتتبعهم لأمثلتها , وتحليلهم لمظاهرها, ورصدهم لأسبابها .

---

(1) السابق 1 / 24 .

(2) المزهر في علوم اللغة, لجلال الدين السيوطي, 1 / 306

(3) العربية والغموض, دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، لحلمي خليل ص 16

وسيتضح من هذا البحث– بعون الله وتوفيقه –كيف اتفق النحويون في رصد مظاهر الجملة الغامضة والتعليل لها, وإن اختلفت طرق التحليل والتناول. ولهذا وسمت هذا البحث بـ **(غموض الدلالة في التركيب النحوي)** يتناول– بعون الله وتوفيقه –هذه الظاهرة النحوية في **تمهيد ومبحثين:**

تناولت في التمهيد الدلالة في اللغة وفي الاصطلاح.

المبحث الأول :غموض الكلمة

وقفت فيه عند الغموض في الاشتراك اللفظي وفي الأضداد.

المبحث الثاني :غموض التركيب

اشتمل هذا المبحث على غموض دلالة الإضافة والتشبيه بعد النفي، والحذف، ومجي الحال من الفاعل ومن المفعول، ثم وقفت عند غموض المنصوبات .

وبالجملة فإن التركيب النحوي قد يفيد أكثر من دلالة كما أشرت، ولهذا وسمت هذا النوع من التراكيب بالغامضة. وقد آثرت الأخيرة دون غيرها من الكلمات كالإبهام مثلا؛ لأن الغموض خفاء للمعنى يدركه القارئ المتدبر لهذه اللغة الثرية الغنية بعد طول نظر وتأمل، أما الإبهام فهو خفاء المعنى وتعقيده بحيث يصعب على القارئ أن يدركه.

وأخيرا فإن مسألة حصر مواطن الغموض في اللغة لا يمكن أن يتأتى في مثل هذه البحوث القصيرة .

مشكلة البحث (تساؤلات الدراسة):

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي:

لماذا الغموض في النحو العربي؟ وما الثمرة التي تجنيها اللغة وأبناؤها من هذه الظاهرة اللغوية العظيمة؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الغموض وبيان أهميتها وقيمتها في النص اللغوي

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في كشفه عن دور الغموض في إيجاز اللفظ واتساع المعنى، كذا سيكشف البحث عن دور الغموض في إثراء النص اللغوي، وكيف أنه وسيلة من جملة وسائل فنية جعلت النص القرآني نصاً معجزًا لا يستطيع البشر مجاراته.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسة مستقلة لهذه الظاهرة عدا دراسة للدكتور حلمي خليل الذي عنونها: بـــ (العربية والغموض)

تمهيد

الدلالة في اللغة وفي الاصطلاح

أولا: في اللغة

يقال: (دل) عليه وإليه دلالة ودلالة: أرشد. ويقال: دل على الطريق ونحوه: سدده إليه. فهو دالٌ.والمفعول: مدلول عليه وإليه[1]. ومنه قولهم: "أدللتُ الطريقَ: اهتديت إليه"[2]، وهو لايدل بالطريق أي:لايعرفه[3].

فالدلالة في عرف اللغويين هي الطريق الموصل إلى الغاية، والهادي الى أمر معين يجهله السائل، وإلى ذلك أشار ابن منظور بقوله: "دل فلان إذا هدى، ودل إذا افتخر والدليل: مايستدل به، والدليل: الدال، وقد دله على

(1) ينظر المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى1/ 294، مادة دلل.
(2) المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، 359/9، مادة دلل.
(3) السابق، 359/9..

الطريق يدله دِلالة ودَلالة ودُلولة، والفتح أعلى"[1]. قال الله- تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [2].

ثانيا: في الاصطلاح

أما في الاصطلاح فقد عرفها الشريف الجرجاني بقوله:"الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول "(3). ويعد هذا العلم أحد علوم اللغة، الحديث نسبياً، إذا ما قيس بعلم الأصوات أو علم النحو، أو التركيب، أو علم الصرف، وغيرها من علوم العربية . [4]. وهو فرع من فروع علم اللغة، واللغة نشاط إنساني يحمل معنى؛ لذلك فإن الموضوع الأساس لهذا العلم هو المعنى، وقد قيل: إنه من دون معنى لا يمكن أن تكون هناك لغة. [5]

والذي يلحظ من التعريفات السابقة أمران: الأول حسي؛ وهو ما يدرك بحواس الإنسان، مثل العين المجردة، والآخر معنوي؛ وهو ما يدرك بالعقل، "ولا شك في أن الأمرين متلازمان، فقد يدرك الأمر بالحس وبالعقل معا وهذا ما يشير إلي ارتباط الدال بالمدلول"[6].

المبحث الأول: غموض الكلمة

إن أداء المعنى الواضح يتم في تصور النحويين بطرق مختلفة, ولكن طبقاً للقواعد النحوية التي استنبطوها، فغاية التحليل النحوي أو الإعراب بالمعنى

(1) لسان العرب، لابن منظور، 247/11.
(2) سورة الصف الآية 10.
(3) التعريفات، للجرجاني 104/1.
(4) علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، لحسام البهنساوي، ص 11.
(5) ينظر علم الدلالة، لأحمد مختار عمر ص11 .
(6) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب، لسامي الماضي ص 12.

الاصطلاحي عندهم، هو بيان لوظائف تتصل دائماً بالمعنى عندهم، أو هو الإبانة عما في النفس والكشف عنه[1]، وذلك أن الإعراب يبين المعنى ويكشف عنه، ولولاه لكان الكلام مبهما غير مفهوم، فقولنا: (ما أحسن خالد) هو تركيب غامض؛ لأنه يحتمل عدة معان، ولا يتضح المقصود منها إلا بالإعراب, فإن قلت: (ما أحسنَ خالدٌ) كنت نافياً، وإن قلت: (ما أحسنَ خالداً) كنت متعجباً، وإن قلت: (ما أحسنُ خالدٍ؟) كنت مستفهما .

فالرأي القائل بدور الإعراب في أداء المعنى هو الذي ساد في أمهات كتب النحو، ولذلك أجمع البصريون والكوفيون على دوره في أداء المعنى وإن اختلفوا في تحليل البنية اللغوية[2] .

وقد استعمل سيبويه مصطلح اللبس للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى، أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه، وقد شاع هذا المصطلح بهذه الدلالة عند النحاة بعد ذلك، يقول سيبويه: " فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت بالنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة"[3] .

فسيبويه يشير في هذا النص إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لكي يصح الإخبار أو السؤال عنه؛ لأنه لو لم يكن معرفة لوقع الغموض في التركيب، ولم يدرك المخاطب المقصود من التركيب، لأن المبتدأ مجهول عنده، فذكر المجهول في بداية التركيب يجعل السامع في حيرة، وقد ضرب سيبويه مثالاً على هذا المجهول أو غير المحدد بالنكرة، قال: " ولا يبدأ بما فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلتَ:كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ

(1) ينظر شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستربادي 24/1.
(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ص 71، 77 . 82.
(3) الكتاب، لسيبويه 48/1.

منطلقاً كنت تلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس"[1]

والتركيبان اللذان مثّل بهما سيبويه لم يفيدا معنى واضحاً لوجود كلمة (إنسان) النكرة، والنكرة تدل على العموم؛ أي إن عدم الوضوح أو الغموض في هذين التركيبين جاء من وجود كلمة دلت على العموم، لا من التركيب النحوي.

إن الكلمة قد تكون غامضة المعنى بسبب دلالتها على العموم أو بسبب تعدد معانيها، فيكون لها أكثر من معنى، وليس في الجملة ما ينصُّ على المعنى المقصود. " وقد يساعد السياق في تحديد المعنى المقصود، ولكن السياق . إذا كان محدودا . قد لا يقدم المساعدة الكافية".[2]

أ. الاشتراك اللفظي:

"يقصد بالاشتراك اللفظي أن الكلمة الواحدة تنطق بالطريقة ذاتها مهما كان المعنى الذي تحمله"[3] . وبالتالي فإن غموض معنى الكلمة يدعوه بعضهم بالاشتراك اللفظي، وكلا المصطلحين يدلان على الشيء نفسه، إلا أن مصطلح غموض المعنى يركز على النتيجة، وهي أن هناك معنيين أو أكثر مما أدى إلى غموض المعنى.

أما مصطلح الاشتراك اللفظي فإنه يركز على السبب، الذي هو اشتراك معنيين أو أكثر في كلمة واحدة؛ فالسبب هو الاشتراك، والنتيجة هي الغموض.

قال ابن الشجري : " إنه كلما جاز في الألفاظ المفردة ما يتفق لفظه ويختلف معناه، كذلك أن يكون في الألفاظ المركبة المفيدة ما يختلف معناه واللفظ واحد، كقولهم في المفرد: (العين) لعين الماء، وكل ذي بصر، والعين

(1) الكتاب 48/1.
(2) علم الدلالة (علم المعنى) لمحمد علي الخولي، ص 139.
(3) السابق، ص 141.

الرجل المتجسس، والعين سحابة تأتي من ناحية القبلة، والعين مطر يدوم خمساً أو ستاً يقع، ... والعين الميل في الميزان".[1]

ومن معاني كلمة (المولى) " الأوْلى بالشيء، قال الله- عزّ وجل-: (مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) [2] فمعناه : هي أولى بكم... ويكون المولى الوليُّ, جاء في الحديث... (أيما امرأة تزوجت بغير إذن مولاها فنكاحها باطل)[3] معناه بغير إذن وليها... وقال الأخطل أيضاً لبعض خلفاء بني أمية:[4]

فَأَصْبَحتَ مَوْلاَها من الناسِ بَعْدَهُ فَأَحْرَى قُرَيْش أن يهابَ ويُحْمَدَا

أراد فأصبحت ولي الخلافة.

والمولى ابن العم، والمولى بنو العم، قال الله- عز وجل-: (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) [5]، أراد بني العم، وقال- تبارك وتعالى-:(**يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا**) [6]، فمعناه لا يغني ابن عمٍّ عن ابن عمّه...، والمولى الحليف، والمولى الجار...والمولى الصهر، أنشد ابن السكيت وغيره لأبي المختار الكلابي:

وَلاَ يُفْلِتَنَّ النَّافِعَانِ كِلاَهُمَا وَذَاكَ الَّذِي بِالسُّوقِ مَوْلَى بَنِي بَدْرِ

معناه: صهر بني بدر.[7]

وعلى هذا فالدلالة غامضة في قوله تعالى :(يوم لا يغني مولى عن مولى شيئا)، قال الشيخ الطاهر بن عاشور: المولى القريب والحليف والعصبة[8]؛

(1) الأمالي الشجرية، لابن الشجري 277/1 .
(2) سورة الحديد الآية : 15.
(3) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب في الولي 229/2.
(4) ينظر ديوانه، ص 95.
(5) سورة مريم الآية : 5.
(6) سورة الدخان الآية : 41.
(7) الأضداد، لأبي بكر الأنباري، ص 46-47.
(8) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور 67/16، 25/ 312.

إذ يحتمل أن يكون المعنى: يوم لا يغني قريب عن قريبه، ويحتمل يومَ لا يغني ابن عم عن ابن عمِّه، أو جار عن جاره، إلا أننا لو وقفنا قليلاً عند هذه اللفظة . أعني المولى . لأدركنا أنّ القرآن قد تعمّد اختيارها دون غيرها؛ لأن غموض الدلالة قد جعل المعاني كلّها مطلوبة مرادة؛ أي لا يغني " أيُّ مولى كان من قرابة أو غيرها عن أي مولى كان شيئاً"[1]، " ولا يغني أحد من الموالي كائناً من كان عن أحد من مواليه كائناً من كان"[2]. فهذا الغموض قد أفاد إيجازاً في اللفظ، واتساعاً في المعنى.

تعدد وظيفة الأداء:

امتازت بعض الأدوات بأن لها أكثر من وظيفة نحوية، ومن ذلك (مَنْ) فقد تشترك في دلالتها على الشرط، والاستفهام، والموصولية، قال ابن هشام: " وتقول: (من زارني زرته) فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها".[3]

وتشترك (ما) في معاني النفي، والاستفهام، والمصدرية، والموصولية الاسمية، والتعجبية، وغير ذلك.

قال الله– تعالى–: (مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ) [4]، فما في الآية الكريمة تحتمل أكثر من وظيفة نحوية، فهي تحتمل النافية؛ أي: لم يغنِ، وتحتمل الاستفهامية، فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير: أيَّ إغناء أغنى عنه مال.[5] فغموض وظيفة الأداء قد كان سبباً من جملة أسباب أدت إلى الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، قال النحاس في قوله– تعالى–: (

(1) الكشاف، لجار الله الزمخشري 181/4.
(2) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور 312/25.
(3) مغني اللبيب 286/1.
(4) سورة المسد الآية 2.
(5) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 273/1.

فَـاصْدَعْ بِـمَـا تُـؤْمَـرُ) [1] " بما تؤمر مصدر عند البصريين، أي بأمرنا، وقال الكوفيون: التقدير بما تؤمر به".[2]

والفرَّاء الكوفي يرجح المصدر، فيقول: " أراد فاصدع بالأمر"[3]، فما تحتمل أن تكون مصدرية أو موصولة، فإن جئت بالعائد وقلت: (بما تؤمر به) تعينت الموصولة، فما النكتة في حذف العائد، وهل (ما) مصدرية أو موصولة ؟

إن " قصد شمول الأمر كل ما أمر الرسول . عليه السلام . بتبليغه هو نكتة حذف متعلق (تؤمر) فلم يصرح بنحو بتبليغه، أو بالأمر به، أو بالدعوة إليه، وهو إيجاز بليغ".[4]

تعدد معاني بعض الصيغ

قد تشترك معان متعددة في صيغة واحدة، وذلك كاشتراك اسم المفعول والصفة المشبهة في صيغة (فعيل) نحو: (حكيم)، فقد تكون اسم مفعول بمعنى (محكم) وقد تكون صفة مشبهة من الحكمة، بمعنى صاحب حكمة.

ومن هذا أيضاً اشتراك اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، في ما جاء على صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي، كالمنطلق والمجتمع، فيقال مثلاً : (هنا مجتمعهم) بمعنى هنا اجتماعهم، أو مكان اجتماعهم[5]. كما أنَّ " صيغة (فعيل) لا تطلق إلا إذا اتصف صاحبه به، فلا تقول: (هو قتيل) لمن لم يقتل، ويصح أن تقولها بصيغة (مفعول)".[6]

---

(1) سورة الحجر الآية 94.
(2) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس 390/2.
(3) معاني القرآن 93/2.
(4) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور 88/7.
(5) ينظر الجملة العربية والمعنى، لفاضل السامرائي، ص 41.
(6) السابق ص 41.

قال ابن هشام في قوله– تعالى–: (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ)[1]: " وأقيم فعيل مقام مفعول؛ لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جُرح في أنملته جريح، ويقال له مجروح"[2].

فصيغة مفعول تعدُّ من الصيغ الغامضة دلاليًا، وقد علل ابن الناظم ذلك بقبول معناه الشدة والضعف، وبعد نقله إلى (فعيل) لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحديث فيه أشد، ألا ترى أن من أصيب في أنملته بمدية يسمى مجروحًا ولا يسمى جريحًا[3].

ب. الأضداد:

هي كلمة واحدة لها معنيان متضادان، وهي من الظواهر الدلالية التي تتصل بغموض الكلمة وتعدد معناها.[4]

ومعنى المصطلح عند علماء اللغة القدماء: الكلمات التي تؤدي دلالتين مختلفتين بلفظ واحد، ويعرفه أبو بكر الأنباري بقوله: " هذا كتاب ذكر الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف فيها مؤدياً عن معنيين مختلفين"[5]

قال ابن السكيت : " قال أبو سعيد: القُرْءُ عند أهل الحجاز: الطهر، وعند أهل العراق: الحيض.

قال : وقال أبو عمرو بن العلاء: يقال منه :(دفع فلان إلى فلانة جاريته تقرئها) مهموز مشدَّد، يعني: أن تحيض عندها، وتطهر للاستبراء، وجمعه قروء"[6]

---

(1) سورة يونس الآية 25.
(2) شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص 120)
(3) ينظر شرح ألفية ابن الناظم، لابن الناظم، ص226.
(4) ينظر: العربية والغموض، لحلمي خليل، ص 100.
(5) مقدمة كتاب الأضداد، لأبي بكر الأنباري.
(6) كتاب الأضداد،لأبي يوسف يعقوب ابن السكيت، ص 55–56.

وقال الشيخ الطاهر بن عاشور في تفسير قوله- تعالى-: (**وَ إِنِّـي خِفْـتُ الْـمَـوَالِـيَ مِـنْ وَرَائِـي**) [1]: " ومعنى من ورائي من بعدي، فإن الوراء يطلق ويراد به ما بعد الشيء، كما قال النابغة:

وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

أي بعد الله، فمعنى من ورائي، من بعد حياتي".[2]

وعلل قطرب وجود التضاد في اللغة، فقال: " إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم"[3]

ومن هذا " أسررت الشيء: أخفيته وأعلنته، وبه فسّر قوله- تعالى-: (**وَأَسَرُّوا الـنَّـدَامَـةَ لَـمَّـا رَأَوُا الْـعَـذَابَ**) [4]، أي: أظهروها، وأخفيت الشيء: أظهرته وكتمته"[5]

غموض دلالة الموصول:

جوز النحويون في الاسم الموصول أن يفيد معنى الجزاء، كذلك جوزوا ذكر الفاء وحذفها من جواب الجملة التي تصدرت بالاسم الموصول مع تضمنه معنى الشرط؛ حيث أشاروا إلى أنّ حذف الفاء يجعل من دلالة الجملة غامضة, قال سيبويه . رحمه الله . : " وسألته عن قوله : (الذي يأتيني فله درهمان), لم جاز دخول الفاء ها هنا والذي يأتيني بمنزلة عبد الله, وأنت لا يجوز لك أن تقول: (عبد الله فله درهمان؟) فقال: إنّما يحسن في الذي ؛ لأنّه جعل الآخر جواباً للأول , وجعل الأول به يجب له الدرهمان , فدخلت الفاء ها هنا, كما دخلت في الجزاء, إذا قال : (إن يأتني فله درهمان), وإن شاء

(1) سورة مريم الآية 5.
(2) التحرير والتنوير، للشيخ الطاهر بن عاشور 67/16.
(3) الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، ص 8.
(4) سورة يونس الآية 54.
(5) معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء، 244/1.

قال: (الذي يأتني له درهمان) , كما تقول: (عبد الله له درهمان), غير أنّه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقع الإتيان. فإذا قال: له درهمان, فقد يكون لا يوجب له ذلك بالإتيان, فإذا أدخل الفاء فإنّما يجعل الإتيان سبب ذلك"[1]

وإذا وقفنا عند هذا النص الطويل لتبين أنّ سيبويه قد عرض القضية على النحو التالي :

– كانت القضية غامضة فسأل عنها أستاذه الخليل–رحمه الله–.

– دارت رحى القضية عن دخول الفاء في جملة الصلة .

– أشار سيبويه إلى أنّ أصل جملة (الذي يأتيني له درهمان) هو (عبد الله له درهمان) فكيف جاز لنا أن نقول : (الذي يأتيني فله درهمان؟) .

– ذكر جواب أستاذه في القضية, بقوله: " فقال: إنّما يحسن في الذي لأنّه جعل الأخر جواباً للأول"[2]، أي: أنه يجوز استخدام الاسم الموصول دون غيره استخدامًا شرطيًا فتدخل عليه الفاء كما دخلت في الجزاء، مع جواز حذفها فتقول: (الذي يأتي له درهمان).

– وضح الفرق في الدلالة بين التركيبين:

أ– الذي يأتي فله درهمان.

ب– الذي يأتي له درهمان.

– وسم دلالة التعبير الأوّل بالوضوح؛ فهي تفيد العطية مع وقوع الإتيان، أما التعبير الثاني فدلالته غامضة؛ لأنه يحتمل الذي سيأتي شخص معروف، وأن الدرهمين ليسا مترتبين على الإتيان؛ بل هو مستحق لهما قبل ذلك، كما يحتمل أن يكون الاسم الموصول مشبها بالشرط؛ فالدرهمان مترتبان على الإتيان ومثله قوله– تعالى–:(**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ**)[3]قال الفراء: " ولو جعلت (ما بكم) في معنى (الذي) جاز، وجعلت صلته

(1) الكتاب, 3 : 102

(2) الكتاب , 3 : 102

(3) سورة النحل الآية: 52.

(بكم)، و (ما) حينئذٍ في موضع رفع بقوله : (فمن الله) ... وكل اسم وصل مثل (من) و (ما) و (الذي) فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بالفاء... وإن ألقيت الفاء فصواب".[1]

فالفرّاء يشير إلى جواز التعبيرين في غير القرآن، أما في هذه الآية فالدلالة واضحة؛ لأن المعنى لا يحتمل الغموض، إذ لو حذف الفاء لكانت النعم من الله، وقد تكون من غير الله.

غموض دلالة (لا) النافية.

قد تدل (لا) على نفي الجنس، ولا يراد بها نفي الوحدة؛ فحين تقول: (لا رجلَ ههنا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال هناك، فقد استغرقت في نفيك جنس الرجال عامة"[2] وهي – أعني لا– ذات دلالة واضحة لا غموض فيها؛ إذ دلّت على نفي جنس الرجال، وهذا بخلاف (لا رجلٌ ههنا)، فإن لا في هذه التراكيب غامضة الدلالة، إذ تحتمل نفي جنس الرجال، وتحتمل نفي رجل بعينه دون غيره من الرجال، قال السامرّائي: إنَّ " قولك: (لا رجلٌ ههنا) محتملة لنفي الجنس، ولنفي الوحدة، وليست نصاً في أحدهما، وقد وهم من قال: إنها لا تنفي إلا الوحدة، بل هي لنفس الجنس برجحان"[3]

قال سيبويه في (باب النفي بلا): إنها "لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل . رحمه الله . في قولك هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ... واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين

(1) معاني القرآن، للفرّاء 105/2.
(2) معاني النحو، لفاضل السامرائي 338/1.
(3) معاني القرآن، لفاضل السامرائي، 338/1.

المنفي، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه، وذلك أنك لا تقول: لا فيها رجلَ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل من فيها رجل"[1]

وقد علّق السيرافي على قول سيبويه فقال: " لا رجلَ في الدار جواب: (هل من رجل في الدار؟) وذلك أنه إخبار، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة، ولما كان (لا رجل في الدار) نفياً عاماً كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال (من)، وذلك أنه إذا قال في مسألته: هل رجل في الدار؟ جاز أن يكون سائلاً عن رجلٍ واحدٍ، كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ فالذي يوجب عموم المسألة دخول (من)؛ لأنها لا تدخل إلا على واحدٍ منكور في معنى الجنس".[2]

ومن هذا يتضح أن دلالة (لا) في قول القائل: (لا رجلٌ في الدار) هي دلالة غامضة، تحتمل " أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده (بل رجلان أو رجال)، وغلط كثير من الناس، فزعموا أنَّ العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير".[3]

المبحث الثاني: غموض التركيب:

رأينا في المبحث الأول ما للكلمة من دور في غموض التركيب ،وسنقف– بعون الله – في هذا المبحث عند المعنى الثاني من معاني اللبس عند النحاة، وهو غموض المعنى أو تعدده بسبب التركيب، وهو أكثر شيوعاً ودوراناً على ألسنتهم، فالتركيب الغامض: ما كان له دلالتان مختلفتان أو أكثر.[4]

قال ابن جني في باب توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين: " وذلك في الكلام على ضربين:

---

(1) الكتاب 274/2، 275، 276.

(2) شرح السيرافي بهامش الكتاب 275/2.

(3) مغني اللبيب، لابن هشام 209/1.

(4) ينظر علم الدلالة علم المعنى، لمحمد علي الخولي، ص 148.

أحدهما – وهو الأكثر – أن يتفق اللفظ ألبتة، ويختلف في تأويله، وعليه عامة الخلاف؛ نحو قولهم: (هذا أمر لا ينادى وليده) فاللفظ غير مختلف في تفسيره.

فقال قوم: إن الإنسان يذهل عن ولده لشدته، فيكون هذا كقوله– تعالى–: (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا)[1]، وقوله **(يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ)** [2]والآي في هذا المعنى كثيرة.

وقال قوم: أي: هو أمر عظيم فإنما ينادى فيه الرجال، والجلّة لا الإماء والصبية.

وقال آخرون: الصبيان إذ ورد الحي كاهن أو حواء أو رقاء حشدوا عليه، واجتمعوا له، أي: ليس هذا اليوم بيوم أنس ولهو، إنما هو تجرد وجِدٍّ .

وقال آخرون . وهم أصحاب المعاني . أي: لا وليد فيه فينادى، وإنما فيه الكفاءة والنهضة ".[3]

فقد ذكر ابن جني لهذا التركيب أكثر من ثلاث دلالات، فهو من التراكيب الصحيحة نحوياً الغامضة دلالياً، ومن أنواع غموض التركيب:

غموض دلالة الإضافة:

قد يحتمل التركيب الإضافي أكثر من دلالة، فيكون بذلك من التراكيب الصحيحة نحويًا والغامضة دلالياً، ومن أمثلته أضافة المصدر المشتق من فعل متعد إلى اسم لاحق، فهذه الإضافة تحتمل أكثر من دلالة واحدة، فقولنا مثلا: (مساعدة الوالدين) هو تركيب غامض يحتمل[4]:

أ- مساعدة مقدمة للوالدين.

(1) سورة الحج الآية 2.
(2) سورة عبس الآيتان 34-35.
(3) الخصائص، لابن جني 166/3، 167.
(4) ينظر علم الدلالة (علم المعنى)، لمحمد علي الخولي، ص 151.

ب- مساعدة مقدمة منهما.

جاء في معاني النحو للسامرائي: وتقول: (اشتريت قدح ماء) بالإضافة، و (واشتريت قدحًا ماءً) فالجملة الأولى غامضة الدلالة؛ لأنها تحتمل:

أ- أنك اشتريت ماءً مقدار قدحٍ

ب- وتحتمل أنك اشتريت القدح؛ أي الإناء

أما التركيب الثاني فهو واضح الدلالة؛ لأنه لا يحتمل إلا أنك اشتريت ماءً مقدار قدح[1]. قال ابن هشام: "النصب في نحو: (ذنوب ماءً) و (حب عسلا) أولى من الجر، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك".[2]

ومن التراكيب الغامضة إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، قال الفرّاء في قوله- تعالى-: (كل نفس ذائقة الموت ونبلوكم بالشر والخير فتنة)[3]: " ولو نونت في (ذائقة)ونصبت (الموت) كان صوابًا، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإذا أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلتَ: أنا صائمُ يومِ الخميس، فهذا وجه العمل".[4]

فالفراء يجوز التنوين في ذائقة ونصب الموت، فيؤدي ذلك إلى الدلالة على الحال أو الاستقبال. أما الإضافة فهي تدل على المضي، وتحتمل الحال والاستقبال.

(1) ينظر معاني النحو، لفاضل السامرائي، 17/1.

(2) ينظر شرح الأشموني، لابن هشام 196/1.

(3) سورة الأنبياء الآية 35.

(4) معاني القرآن، للفراء، 202/2.

قال سيبويه: " فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة"[1]، فتقول: (أنا ضاربُ زيدٍ) بالإضافة، و (أنا ضاربٌ زيدًا) بالتنوين والنصب، فالتعبير الأول غامض يحتمل المضي والحال والاستقبال، في حين أن الجملة الثانية هي نص في أنها بمعنى الحال أو الاستقبال.[2]

التشبيه بعد النفي:

إذا وقع تشبيه بعد نفي احتمل التركيب أكثر من دلالة؛ قد يفسرها المخاطب بغير ما يفسرها المتكلم، ومن أمثلته قول القائل: (لا يكتب زيدٌ مثل عمرو).

إن مثل هذه التراكيب تجعل المخاطب أمام مجموعة من الدلالات، هي كالتالي:

أ- أن زيدًا لا يكتب وأن عمرًا لا يكتب أيضًا.

ب-أن كليهما يكتبان، ولكن عمراً أفضل في الكتابة.

ج- أو أن زيدًا لا يكتب، ولكن عمرًا يكتب.

الحذف

الحذف قسمان؛ الأول لا يؤدي إلى غموض في التركيب، وهو ما يتعين فيه المحذوف، كقولهم: ماذا تشرب ؟" فيجيب : لبنا، أي أشربُ لبنا.

والقسم الثاني يؤدي إلى غموض الجملة بسبب تركيبها، وذلك إذا صعب تعيين المحذوف واحتمل عدة تقديرات. ومن هذا قوله- تعالى-: (**بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا**)[3]، " فهذا يحتمل أن يكون المراد: فقهاً قليلاً، فيكون مفعولاً مطلقاً، ويحتمل أن يكون المراد: أنهم لا يفقهون إلا قليلاً من الأمور، فيكون مفعولاً به، والمعنيان مرادان، فهم ليس عندهم إلا قليل من الفقه، ولا يفقهون إلا قليلاً من الأمور، فهذا الحذف للتوسع

(1) الكتاب، لسيبويه 230/2

(2) ينظر معاني النحو، لفاضل السامرائي 18/1.

(3) سورة الفتح الآية 15.

في المعنى، ولو قال: إلا فقهاً قليلاً، أو قال : قليلاً من الأمور لتقييد المعنى بأمر واحد".[1]

فالغموض قد أفاد التوسع في المعنى عن طريق الإيجاز في الألفاظ. ومن هذا قوله- تعالى-:(**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ**) [2]، فالآية تحتمل:[3]

أ- وترغبون في أن تنكحوهن.

ب- وترغبون عن أن تنكحوهن.

والمعنيان مطلوبان مرادان من باب الإيجاز في اللفظ والتوسع في المعنى.

مجيء الحال من الفاعل ومن المفعول

" يأتي الحال من الفاعل، ومن المفعول، ومنهما مطلقاً"[4]، فمثال مجيئه من الفاعل قوله- (**فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ**) [5]، فإن (خائفًا) حال من الضمير المستتر في (خرج)، العائد على موسى- عليه السلام- ومثال مجيئه من المفعول قوله- تعالى- :(**وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا**) [6]، فإن (رسولاً) حال من الكاف التي هي مفعول (أرسلنا)[7]، وقد يكون منهما

(1) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل السامرائي، ص 106.

(2) سورة النساء الآية 127.

(3) ينظر العربية والغموض، دراسة في دلالة المبنى على المعنى، لحلمي خليل، ص 213.

(4) شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص 269.

(5) سورة القصص الآية 18.

(6) سورة النساء الآية 79.

(7) ينظر شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص 273.

معاً[1]، قال ابن هشام : " من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو: (ضربت زيدًا ضاحكًا)".[2]

فهذه الجملة غامضة الدلالة؛ لأنها تحتمل معنيين هما:

أ- ضربت زيدًا وأنا أضحك؛ أي أن الحال من الفاعل.
ب- ضربت زيداً وهو يضحك، أي أن الحال من المفعول به.

وهذا يعني أن هذه الجملة قد اشتقت من تركيبين عميقين مختلفين، أحدهما: الحال فيها من الضمير في (ضربت)؛ أي: ضربت زيداً أضحك، والثانية الحال فيها من الاسم الظاهر (زيداً) ؛ أي: ضربت زيداً يضحك.

" فالبنية السطحية لهذه الجملة تنضوي تحتها بنيتان عميقتان مختلفتان لكل منهما دلالة مختلفة"[3]

إنه لا شك أن الذي عنده شيء من المعرفة باللغة وأسرارها سيقف عند سبب وجود مثل هذه التراكيب في اللغة، وبعبارة أخرى، فلا بدّ أن يسأل نفسه: لماذا تمدنا هذه اللغة العظمية بمثل هذه التراكيب . أعني احتمال مجيء الحال من الفاعل والمفعول في تركيب واحد . ولماذا استخدمت مثل هذه التراكيب في لغة القرآن، اللغة الفنية المعجزة.؟

قال الزمخشري في تفسيره لقوله- تعالى-: (**وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً**)[4] " كافة حال من الفاعل أو المفعول"[1] ؛أي: إن الآية الكريمة تحتمل أكثر من دلالة:

(1) ينظر النحو الوافي، لعباس حسن 364/2.
(2) مغني اللبيب، لابن هشام 197/2.
(3) العربية والغموض، دراسة في دلالة المبنى على المعنى، لحلمي خليل ص 213، 214.
(4) سورة التوبة الآية 36.

أ- أن (كافة) حال من الضمير في (قاتلوا) والمعنى: قاتلوا المشركين كلُّكم.

ب- أن (كافة) حال من المشركين؛ والمعنى: قاتلوا المشركين كلَّهم.

وبهذا يتضح أن هذه الآية هي مثال واضح على دقة هذه اللغة في التعبير عن المعاني، وسعة مساحتها التعبيرية، وقدرتها الهائلة على توليد المعاني، فإذا أردنا أن نحيط بمعنى الآية الكريمة، فلا بد أن نقول: (يجب على كل مسلم أن يقاتل المشركين ولا تتركوا قتال واحد منهم)، لكن النص القرآني قد جاء بعبارة موجزة احتوت كل هذه المعاني حين قال: (وقاتلوا المشركين كافة)، قال الألوسي: " هو حال من الفاعل أو من المفعول، فمعنى قاتلوا المشركين كافة: لا يتخلف أحد منكم عن قتالهم، أو لا تتركوا قتال واحد منهم"[2]

غموض المنصوبات

التفت ابن هشام . رحمه الله . في إطار النظرية اللغوية العربية إلى ظاهرة تعدد الدلالة أو غموضها، أو ما تحتمله البنية السطحية من بنى عميقة؛ حيث وضع باباً سمَّاه (باب المنصوبات المتشابهة)، وذكر في هذا الباب ما تحتمله المنصوبات من تداخل وغموض في الإعراب، أو ما يحتمله التركيب من دلالات تجعله غامضاً.

ومن ذلك إشارته إلى ما يحتمل المصدرية والمفعولية، نحو قوله- تعالى-: **(وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا)**؛ أي: أن المقصود: ولا تظلمون ظلماً ما، مهما كان قليلاً، فيكون (فتيلاً) مفعولاً مطلقاً، ويحتمل أن يكون المقصود بالفتيل معناه الحقيقي، وهو مقدار فتيل،

(1) الكشاف، للزمخشري 269/2.

(2) روح المعاني، لشهاب الدين الألوسي 284/5.

والفتيل هو الخيط الذي في شق النواة فيكون مفعولاً به[1]. فظاهر اللفظ يدل على معنيين مختلفين، حملاً على المصدرية (ولا تظلمون ظلماً ما)، أو المفعولية، مع يقيننا أن المعنيين مقصودان مرادان.

ومن المنصوبات التي لها أكثر من دلالة قوله- تعالى-: (**هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا**)[2]، فالنص القرآن يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله؛ أي: " فتخافون خوفًا وتطمعون طمعًا...أو: خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع".[3] فلو قال: (يريكم البرق خائفين وطامعين) لكان المعنى واحدًا هو الحالية، ولكن بعدوله إلى المصدر اتسع المعنى ليشمل الحالية؛ أي: خائفين، والمفعول لأجله؛ أي للخوف والطمع، والمفعولية المطلقة؛ أي: تخافون خوفًا، وتطمعون طمعًا، فجمعها ربنا في تعبير واحد بعدوله من الوصف إلى المصدر، فهو من الإيجاز في الألفاظ مع الإحاطة بكل المعاني.

ومن التراكيب ما قد يحتمل أربع دلالات، كقولهم: (جاء زيدٌ رغبةً)[4]. فهذا يحتمل المفعول المطلق، والإضافة، والحالية، والمفعول لأجله، وذلك كالآتي:

أ- جاء زيد يرغب رغبةً، على المفعولية المطلقة.
ب- جاء زيد مجيء رغبةٍ، على الإضافة.
ج- جاء زيد راغبًا، على الحالية.
د- جاء زيد للرغبة، على المفعول لأجله.

(1) ينظر مغني اللبيب، لابن هشام 194/2، والجملة العربية والمعنى، لفاضل السامرائي ص 154.
(2) سورة الرعد الآية 12.
(3) ينظر مغني اللبيب، لابن هشام 185/2.
(4) ينظر السابق 195/2.

وتعدد دلالات التركيب الواحد على هذا النحو الذي أشار إليه ابن هشام وغيره من النحاة يعدُّ من العوامل المؤثرة في الجملة، فهو من الأمور التي عرفتها لغة العرب وأتقنها أصحابها، وجاء القرآن ليستخدم هذا الفن اللغوي أيما استخدام.

الخاتمة

بعد هذه الوقفة مع غموض الدلالة في التركيب النحوي، وبعد هذا الجهد نصل بعون الله إلى إنهاء هذا البحث الذي نرجو له أن يكون إسهاماً في خدمة النحو العربي، الذي أحببناه فدعونا الله–عز وجل–أن تكون هذه اللغة هي النافذة التي ننظر من خلالها إلى قدرته العظيمة.

وقد وقفت في هذا البحث عند ظاهرة غموض التركيب اللغوي، وتوصلت إلى رصد أهم نتائجه في النقاط الآتية:

1. لا بد للتركيب النحوي أن يفيد معنى، وإلا كان عبثاً، ولهذا رُفضت التراكيب الصحيحة نحويًا إذا لم تفد معنى.
2. أن ظاهرة الغموض في التركيب النحوي بما لها من صلة ببنية الكلام قد شدت أنظار النحاة، كسيبويه والفراء وابن هشام وغيرهم.
3. يجب استخدام المشترك اللفظي في الجمل التي تحتمل أكثر من معنى، أو بعبارة أخرى قد يستخدم المشترك اللفظي في موقف بعينه دون غيره، وقد تبين كيف أفاد المشترك اللفظي لكلمة (الولي) كل معانيها دون استثناء.
4. يجوز استخدام التضاد في بعض التراكيب التي تحتمل المعنى وضده استخداماً فنياً مقصوداً.
5. أثبت البحث أن الغموض في التركيب هو وسيلة من وسائل التوسع في المعنى وإيراد جملة معاني في تركيب موجز.
6. يعد العدول من التراكيب الواضحة إلى التراكيب الغامضة هو سبب من أسباب البحث عن جانب الإبداع في اللغة.
7. تعد المنصوبات تربة خصبة للغموض في اللغة، وقد أشار العالم اللغوي ابن هشام الأنصاري إلى ذلك في كتابه مغني اللبيب ووقف عندها وقفات تستدعي وقوف الباحثين عندها.

التوصيات

يوصي الباحث بدراسة ظاهرة الغموض في النحو العربي، ولملمة شتاتها من الكتب القديمة والحديثة، والتركيز على هذا الجانب من الدراسات اللغوية.

مصادر البحث ومراجعه

*** القرآن الكريم برواية حفص**

1. الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991م.
2. إعراب القرآن, لأبي جعفر النحاس, تح: زهير غازي زاهد, عالم الكتاب, بيروت, 1985 م .
3. الأمالي الشجرية، لضياء الدين أبو السعادات بن الشجري، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، بلا ط، 1992م.
4. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1973م.
5. التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، بلا ط وتاريخ.
6. التعريفات، للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1983م .
7. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الطبعة، الثانية، 2007م.
8. الجملة العربية والمعنى, لفاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2007م.
9. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.
10. الدلالة النحوية في كتاب المقتضب، لسامي الماضي، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2006م .
11. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، بلا

تاريخ.
12. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تح: عبد الحميد السيد مدار حمد عبد الحميد، الجيل،بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.
13. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قاريونس، 1996م.
14. شرح شذور الذهب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، دار الطلائع، 2004م.
15. العربية والغموض، دراسة في دلالة المبنى على المعنى، لحلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1988م.
16. علم الدلالة، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 1993م.
17. علم الدلالة (علم المعنى)، لمحمد علي الخولي، دار الفلاح، الأردن، 2001م.
18. علم الدلالة والنظريات الحديثة، لحسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، 2009م.
19. كتاب الأضداد، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، تح: محمد عودة سلامة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى. بلا تاريخ.
20. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.
21. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، مكتبة مصر، الفجالة، بلا ط، وتاريخ.
22. لسان العرب، لابن منظور دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.
23. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تح:محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، الطبعة الأولى .
24. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
25. معاني القرآن, لأبي زكريا يحى بن زياد الفّراء , تح : أحمد يوسف نجاتي, محمد علي النجار, دار السرور, 1955 م
26. معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الطبعة الرابعة، 2009م.
27. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، تح:مجمع اللغة العربية، دار الدعوة
28. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام, دار

إحياء التراث العربي , بيروت لبنان , الطبعة الأولى, 2001م .
29. المقتضب في النحو، لمحمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى بلا ط وتاريخ.
30. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الحادية عشرة، بلا تاريخ.